

جل وعرف من القديحة والارادة وغيرهما وذلك كفضاخره و  
 الفرقه اعتبارا بجاهه على طبع العلة والابجاء على طريق الطبع  
 فان كانت مشتركة في علم الاختيارات الابداء بطريق العلة  
 لا يتوقف على شرط والا انتفاء مانع والابجاء بطريق الطبع  
 فيتوقف على ذلك ولهذا يلزم اختارات العلة بمعلولها كما  
 كثر في الامع مع طائفة القديحة فيه مثلا ولا يلزم اختارات  
 الطبيعة بمعلولها كما حرق النار في خطب لانه قد لا يجترق  
 بالنار لوجود مانع وهو الميل فيه مثلا او يخلف بشره كعلم  
 مماسته النار وهله في حق طوادف اما اليازمي جل وعرف  
 فلو تعلق بالتعليد او الطبع لزم قدم الفعل فيهما معا فترادف  
 الفعل حينئذ بوجوده تعالى اما على التعليق قطره وما علم  
 الطبع فلا يبعد ان يكون الفعل ثم مانع والا لزم ان لا يوجد  
 الفعل بل ان ذلك المانع لا يكون الا قدما لا يتقدم ابدا  
 ولا يصح تأخير شرط لما يلزم عليه من التمس فلم هذا اقتا فيما  
 سبق ان يلزم على تقدير التعليد او الطبع في حقه تعالى فقدم المعلوم  
 او الطبع وقدم الرضا على وجوده لحدوث لكل ما سواه تعالى  
 فتعريفه سبحانه وتعالى بما عمل سمح الاختيار في كل مدعي  
 القلاسة والطيايق اذ الله جميعهم واولادهم الارض  
 والخاصات اقسام القاع حسب التقدير العقلي ثلاثة

فاعل بالاختيار وهو الذي يبتدئ من الفعل دون الترك و  
 فاعل بالتعليد وهو الذي يبتدئ من الفعل دون الترك و  
 لا يتوقف فعله على وجود شرط والانتفاء مانع وطول الاضمار  
 الثلاثين كلها موجودة عند القلاسة والطيايق اطلق  
 الله جميعهم ولم يوجدهما عند المؤمن الا واحدا وهو الموجد  
 يا اختيار ثم هو خاص بواحد وهو مولانا جل وعرف ولا يوجد  
 سواء بتبارك وتعالى وكذا استخبر عليه وتعالى لجهل وما في  
 معناه بمعلوم والموت والاصم والصمي والكم مراده بما في  
 معنى لجهل الظن والنعك والوهم والسيات والعموم ويكون العلم  
 نظريا وتحوذ كذا وبإي الكلام واضح واضداد صفات الله  
 المعنوية واضحة من هله بعين اذ امرت كونت ضد القادة  
 العامة المعوز عن ممكن ما لزم ان يكون الصفات المعنوية  
 الملازمة للقادة وهي كونت تعالى فلهذا على جميع الممكنات  
 ان يكونت عاجزا عن ممكن وهكذا كل صفة معني فانه ضد لها  
 ضد الصفة المعنوية الملازمة لها وبالعلم تعالى التوقيف  
 واما الجازم في حقه تعالى ففعل كل ممكن او تركه لما فرغ من  
 ذكر ما يجب في حقه تعالى وما استعمل ذكره القسم الثالث  
 وهو ما يجوز في حقه تعالى كرات لجازم في حقه تعالى وهو  
 فعل كل ممكن او تركه قبل ذلك في ذلك الثواب والعقاب و

قاعل

